

كلام في السياسة

آخر الحروب الأميركية على حبوب ريو الروسية!

جان عزيز

من رحيل آخر اللينينيين، وقبل خمسة أعوام من سقوط جدار برلين. تماماً كما قيل قبلها بعقد ونيف، إن عظمة موسكو السوفياتية انتهت، حين تغلب الأميركي المجنون بوبي فيشر على الروسي بوريس سباسكي في بطولة العالم في الشطرنج سنة 1972... أسطورة لم ينسها الغرب، حتى بعد انشقاق فيشر وتحوله مرتداً أميركياً ممنوعاً من دخول بلاده!

في الأيام الأخيرة كان الحدث الأولي يدور في مدينة الشاطئ الفضي ريو دي جانيرو. الملعب هناك ليس محايداً أيضاً. ففي جوانبه أكثر من رمزية ساكنة. منها أنه أرض أميركية متمردة دوماً على نظام العام سام. ومنها أنها البلاد التي يشكل اسمها أول أحرف تكتل «بريكس» الذي حلم ذات يوم، وحلم معه العالم، بكسر أحادية واشنطن. وفي الريو أيضاً «أفابلا» الفقراء ومنظمات «أترموندياليسيت» المناهضة للعولمة وتغول وول ستريت. وفيها كل ما ليس حيادياً حيال حكم «الإمبراطورية الجديدة».

هكذا، وعلى هامش الحدث الأولي البرازيلي، اندلعت معركة أخرى من نوع الحرب الباردة. عنوانها ملاحقة الرياضيين الروس بتهمة تناولهم لمنشطات طبية محظورة أولمبيا. على مدى أسبوعين سبقا الحدث الذي يتطلع العالم إلى أبطاله، كانت قصة المنشطات الروسية بطلّة الإعلام الأميركي من دون منازع. مقابلات مع أطباء واختصاصيين رياضيين وإداريين... محورها مسألة واحدة، هل يمكن الجزم أو حتى الحكم المبرم، بأن روسيا هي «دولة راعية رسمياً للمنشطات المحظورة»؟ سؤال متم للمطالعات الغربية السابقة حول الاتهامات الجاهزة للدول «المارقة» على واشنطن، بأنها «دول راعية للإرهاب». في أولياد ريو، عجزت الإمبراطورية عن ملاحقة عدوها الروسي بتهم العنف المنظم أو الثورة المصدرة أو التوسع التوتالي، فلاحقتها بتهمة الرعاية الدولية والرسمية للمنشطات الرياضية. هي الصورة النمطية نفسها. كما في هوليوود رامبو وروكي، ومن ثم هوليوود المافيا الروسية الحاضرة في كل استديوهات الشاطئ الأميركي الغربي، كذلك حرصت واشنطن على ملاحقة موسكو إلى أولياد ريو، بسلاح نمطي صورته مافيا محظورة، كاستمرار لسياسة الحروب، ولو تحت عنوان الحبوب.

وسط كل تلك المعمة خلاصة واحدة تبدو منطقية، أن ممانلة الحرب، باردة أو ساخنة، لا تزال مستمرة. خصوصاً بعد عقدين على توهّم البعض بنهاية التاريخ. ما يثبت مرة جديدة أن هيجل لم يفهمنا. أو أننا نحن لم نفهمه. أو أن التاريخ يستمد شرعية استدامته تحديداً من هذا الالفهم المتبادل، أو سوء الفهم والتفهم والتفاهم، بين كل شعوب الأرض.

مرة جديدة تتمظهر الحرب الباردة في الرياضة. لم ينس الأولمبيون بعد تلك اللوحة البشرية للذب «ميتشا»، رمز أولمبياد موسكو سنة 1980، وهو يذرف تلك الدمعة في احتفال ختام الحدث الرياض العالمي الأهم، أسفاً على مقاطعة واشنطن للحدث الذي استضافه نظام بريجنيف. كان الاتحاد السوفياتي يومها قد دخل بدباباته إلى كابول، استباقاً منه لاكتمال الطوق الإسلامي شرقاً على دولة لينين. وكان حذرته مفهوماً. فقبل أشهر قليلة كانت الثورة الخمينية قد سيطرت على دولة الشاه التي احتلها السوفيات ذات يوم من فوضى الحرب العالمية الثانية. ولم تكن موسكو ولا واشنطن قد اهتدتا حينها إلى سلاح الحرب المذهبية السنية - الشيعية. كان الأميركيون يكملون خطة تطويق الأخ الأكبر بالديمقراطيات المسيحية غرباً، وبالتيوقراطيات الإسلامية غرباً، وبسباق حرب التسلح كوكباً، وبمعركة انهيار أسعار النفط. كان الثلث الكاثوليكي الشهير، فويتالا - فاليسا - بريجنسكي في ذروة نشاطه. وكان جيمي كارتر في أوج سعيه إلى تجديد ولايته، قبل هزيمته أمام الريغانية الآتية على أحصنة حرب النجوم في الفضاء الخارجي، وحربها لإسقاط النظام السوفياتي في الفضاء الأرضي...

وسط تلك المحطة الساخنة من فصول الحرب الباردة، صودف أن الألعاب الأولمبية كانت مقررة في موسكو. لم تتأخر واشنطن في اعتبارها مسرحاً آخر من مسارح الحرب، فبادرت إلى شنّ حملة مقاطعة للألعاب السوفياتية. وسرعان ما لبّت نداء المقاطعة 61 دولة. بعد أربعة أعوام كان الموعد الأولي في لوس أنجلوس. قرر السوفيات رد الصفعة بالهجوم بدل الانكفاء. هناك أيضاً، استمرت الحرب الباردة في الرياضة. حتى أن الممثل الأميركي السابق واللاحق رونالد ريغان، حرص على الاتصال هاتفياً بكل فرد من المنتخب الأميركي في لعبة الهوكي على الجليد، الذي فاز في نهائي المباراة الأولمبية على المنتخب السوفياتي. كأنها معركة مستعاضة عن حرب نووية ممنوعة. صار القرص الصغير بديلاً من الرؤوس الذرية. وصار الملعب المسوّر ميداناً متخيلاً للملعب العالم المتجدد تحت نيران الحرب الباردة. حتى أن المعلقين تذكروا مقولة الحرب الإسبانية. يوم قيل إن نظام فرانكو سقط فعلياً، بعد أول هزيمة لفريق ريال مدريد أمام غريمه الكاتالوني الانفصالي، برشلونه، بثلاثة أهداف مقابل لا شيء، على أرض العاصمة وفريقها الذهبي، وفي نهائي كأس الملك بالذات... هكذا، حلا لبعض المعلقين أن يكتبوا بعد 41 عاماً، أن نظام بريجنيف سقط على حلبة الجليد تلك، قبل عام

الشغور ومواعيد تجديد الهيئة التشريعية المزبوجة. يشكّلان معاً البرلمان عندما يلتئم، صورة منسوخة عن البرلمان الفرنسي، إذ يجمع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

لم يُنح لمجلس الشيوخ سوى أن يرأسه رئيس واحد في المدة الوجيزة من عمره. سني هو مفتي طرابلس محمد الجسر، مثل صعوده في أقل من سنتين سبباً حملته على الترشيح لرئاسة الجمهورية بعد عقد من الزمن - وكان مجلس الشيوخ الغي - في أول اشتباك بين الزعماء الموارنة على رئاسة الجمهورية، بين إميل إده وبشارة الخوري. في 17 تشرين الأول 1927 انعقد المجمع النيابي اللبناني وعدّل جملة أحكام دستورية، وألغى سواها، من بينها مجلس الشيوخ، كي يحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب.

لم يُمنح أول مجلس للشيوخ فرصة أنضاج تجربة استمرت بضعة أشهر، بعدما أخفق مغزى وضع الهيئة التشريعية في مؤسستين دستوريتين دونما تمييز إحداهما عن الأخرى في الصلاحيات. فإذا هما اثنتان في واحد.

ما يناقش اليوم عن مجلس للشيوخ قال به اتفاق الطائف وبات بنداً ملزماً في الدستور، وهو تحديد مهماته قبل صوغ مسودته، والجزم برئيس درزي له معروف سلفاً - يكون الرئيس الرابع في هرم السلطات الدستورية - قبل انتخاب المجلس وتعيين صلاحياته وتمييز دوره عن مجلس النواب. بات مرادف قانون انتخاب وطني خارج القيد الطائفي، والمبرر الوحيد للمضي بالقانون الأرثوذكسي على نحو يمكن كل طائفة من انتخاب أعضائها. إلا أن الأهم في ما يشاع أنه نطاق عمله، هو التناقض الناشب باكراً حياله: بينما يقول اتفاق الطائف والدستور بأن «صلاحياته تنحصر في القضايا المصيرية»، يُنسب إلى أقطاب الحوار تعريف مختلف تماماً لصلاحياته بأنها مرتبطة حصراً بالطوائف اللبنانية في نطاق شؤونها. بذلك يمسي صورة مطابقة للصلاحيات المنوطة برؤساء الطوائف اللبنانية في المادة 19 من الدستور حيال علاقتها بالمجلس الدستوري.

لم يسبق أن خبرت برلمانات لبنان قانوناً للانتخاب مماثلاً لما نص عليه اتفاق الطائف وتبنّاه الدستور، هو قانون انتخاب وطني لا طائفي، إلا أنها في قوانين الانتخاب المتعاقبة منذ عام 1934 - أول مرة جُعلت المحافظة التاريخية دائرة انتخابية - راعت التوزيع المذهبي من ضمن التوزيع الطائفي، وإن مفتقراً إلى المناصفة حتى عام 1991، ووجهت اهتمامها على الدوام إلى عدد المقاعد زيادة أو نقصاناً وتقسيم الدوائر، دونما الخوض مرة في آلية الاقتراع التي ظلت التصويت الأكثرية.

ومقدار ما توجي المحاولة المتوخاة هذه التي وضعها اتفاق الطائف في نطاق دفع لبنان إلى حقيقة ما نص عليه الدستور، وهو الدولة المدنية، سبق لهذا البلد أن اختبر في نظامه الدستوري مجلساً للشيوخ لم يعمر سوى سنتين (1926 - 1927). لم يُعط أن يلتئم سوى في دورة أولى وواحدة ما بين عامي 1926 - 1927، عقد خلالها خمس جلسات آخرها في 6 تشرين الأول 1927، قبل أن يصير إلى إلغائه عند الورشة الأولى لتعديلات دستور 23 أيار 1926.

في ظل الانتداب الفرنسي نشأت تجربة، للمرة الأولى والأخيرة مذ ذلك، لمجلس شيوخ لبناني من 16 عضواً، سبعة منهم يعينهم رئيس الحكومة بعد استطلاع رأي الوزراء، على أن يُنتخب الأعضاء الباقون. وخلافاً لما ينص عليه اتفاق الطائف والدستور بأن جعل مجلس الشيوخ مؤسسة دستورية مستقلة في ذاتها وصلاحياتها، على أن التجربة السابقة أحواله توأم مجلس النواب بحيث يكونان السلطة التشريعية عندما يلتئمان معاً، أو ينعقد كل منهما منفرداً في العقود العادية والاستثنائية. يكادان يتشابهان في معظم صلاحياتهما التشريعية - بل هي نفسها - على نحو يوحي بأن كلاً منهما يكمل الآخر: مواعيد الانعقاد، النصاب القانوني للالتزام والتصويت فضلاً عن التصويت الشفوي والاقتراع السري والمناداة بالاسماء، الجلسات السرية والعلنية، حصانة العضو وملاحقته، آلية طرح الثقة بالحكومة، ملء

الإيعالي وزهران وزريقات متورطون في تجنيد انتحاريين وتنفيذ تفجيرات

للجنة وزارة الدفاع التي ذوّنت عليها أسماء الضلّة توشك ان تنتهي (هيلم الموسوي)



اتصالات له في بلدة القريتين السورية مع أحد عناصر الخلية التي شاركت في الإعداد لتفجير برج البراجنة الانتحاريين. وبحسب المعلومات، فإن الإيعالي يتولى التخطيط، إضافة إلى أدوار تنفيذية في صفوف تنظيم «داعش». وفي المرتبة الأخيرة، سراج الدين زريقات، المتحدث الرسمي باسم كتائب عبدالله عزام - سرايا الحسين بن علي. وبحسب المعلومات الأمنية، فإن زريقات موجود في إحدى النقاط في جبال الزبداني. هذا ما بيّنه الرصد التقني لمعرفته على حساب تويتر. وزريقات بعد أحد أبرز المحرضين والمجندين الذين شاركوا في إعداد انتحاريين نفذوا عمليات انتحارية في الداخل اللبناني، بالتنسيق مع تنظيم «جبهة النصرة». (الأخبار)

من توقيف أمير «كتائب عبدالله عزام»، ماجد الماجد ثم تبعه «مهندس» التفجيرات في الضاحية الجنوبية نعيم عباس، ليتبين أن هؤلاء مرتبطون بعضهم ببعض.

لم يبق هناك سوى ثلاثة: حسين زهران ومحمد عمر الإيعالي وسراج الدين زريقات. زهران هو أحد أبرز عناصر «خلية الناعمة» والضالع في الإعداد لتفجير الرويس الذي تسبّب في سقوط عشرات الشهداء والجرحى. وبحسب المعلومات، فإن زهران ينتقل بين بلدة عرسال وجرودها. وهو يوالي تنظيم «جبهة النصرة»، علماً بأنه كان من أبرز الناشطين في كتائب «عبدالله عزام». يليه ابن طرابلس محمد عمر الإيعالي المشهور بـ«أبو البراء الإيعالي»، والإيعالي قيادي في صفوف تنظيم «داعش»، وُصفت

إمرتها «الشيخ إبراهيم الأطرش» برتبة «أمير» قبل توقيفه من قبل الجيش، تكاد أن تباد. فقد قتل رجال المقاومة عمر الأطرش بصاروخ في الجرد العرسالية، وأوقف الجيش ابن عمّه عمر الأطرش بجرم نقل الانتحاريين إلى الضاحية الجنوبية. كذلك قتل عناصر الجيش سامي الأطرش داخل عرسال أثناء عملية دهم. وتمكنت استخبارات الجيش